المُصْطَلَحَاتُ المَنْطِقِيَةُ في شَرْحِ شَافِيةِ ٱبنِ الحَاجِبِ لِلْخَضْرِ اليزديِّ (ت 720هـ)

م . د. جعفر كاظم عبد

jafar.kadhim@qu.edu.iq

- **الخلاصة** :

يتناول هذا البحث المصطلحات المنطقية التي استعملها اليزديُّ بعينها في تحليله المسائل الصرفية ، وهذا ما ينمُّ عن تأثر اللغويين بالأفكار المنطقية كالمفاهيم الكلية التي يتفرع منها المفهوم الجزئي ، أو ما يشكل عموما وخصوصًا ، أو ما يُحمل على الشائع أو المعدوم ، أو ما كان بمفهومه جامعًا لأجزائه التي تنضوي تحته مانعًا لما لا يُركن إليه ، أو يدور في معنى نفسه) .

- **كلمات مفتاحية** : (الكليات الخمسة / العموم والخصوص / الجامع المانع / الدور)

Abstract :-

This research deals with the exact logical terms that Al-Yazdi used in his analysis of morphological issues, and this indicates that linguists are influenced by logical ideas, such as the universal concepts from which the partial concept branches, or what is constituted in general and in particular, or what is predicated of the common or non-existent, or what was in its meaning comprehensive. For its parts that are subsumed under it, there is an obstacle to what it does not rely on or revolve around the meaning of itself.

Keywords :

The Five Colleges / General and Specific / Al-Mana Mosque / Role

- **المُقَدِّمَة :**

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين .

أمَّا بعد ...

يدرس هذا البحث المصطلحات المنطقية ، تلك المصطلحات التي أدلى بها اليزديُّ (ت 720هـ) في شرحه للمسائل (الصرفية) ؛ فقسمت بحثي على مقدمة ، وتمهيد ، ومحاورَ ستةٍ ، ثم خاتمة مردوفة بقائمةٍ بالمصادر.

أشرت في التمهيد إلى علاقة الدرس اللغوي العربي بالمنطق ، و أنَّ الدارسين قد مَجُّوا فكرة التأثُّر بالدراسات الغربية بتاتًا ، إلَّا أنَّ المنطق علم يعتلي صهوة العلوم الأُخَر ؛ إذ إنَّه يقدم الفكرة الصحيحة لها ، بعدها ذكرت المصطلحات المنطقية التي تأثر بها اليزديُّ (ت 720هـ) ، موزعة على محاور.

إنَّ السبب الذي حدا بي ؛ لأَتناول هذه المصطلحات في هذا الشرح ، كون المؤلف أكثر شراح الشافية تأثرًا بالمنطق ، وإصرارًا على استعمال مصطلحاته ؛ إذ كان يستعمل المصطلح المنطقي بعينه ؛ فشرعت أجمع تلك المصطلحات بعينها ، مبينًا معناها عند أهل المنطق ، وكيف وظفها هو في شرحه ؟ ، فكان أكثر من غيره استغراقًا ، وهل كان موفقًا في استعمال المصطلح المنطقي ؟ ، أم يريد به معنًى غيره ؟ ، وما هي الغاية من ذلك ؟ ، كل هذا أحاول أن أستعرضه في هذا البحث ، ومن الله التوفيق .

- **التمهيد :**

لا يشكُّ أحد في أنَّ الدرس اللغوي العربي ما برح قيدًا وشيجًا لعلم المنطق ، منذ أَنْ بَرَعَ وتَرَعْرَعَ حتَّى شَعَّ وعمَّ ... نعم لا نخالف ، بل نعاضد مَن دحض فكرة تأثر الدَّرس العربي بالدرس الإغريقي أو الأرسطي[1] ، بيدَ (أنَّ اليونانية تختلف نحوًا وطبيعة عن العربية ، ولم يكن واضع النحو عارفًا ، أو متأثرًا باليونانية بأي وجه في الوجوه) [2] .

إنَّ العلماء العرب قَدُّوا لهم علمًا يضبطون به لغتهم وعلومهم عُرِف بـالمنطق ، من سايرهم به فهو على صواب ، وإِلَّا زَلَّ عن جادَّتِهِم [3] ، وهذا ما تَوشَّحُوا به في شروحهم وتعليلاتهم وقواعدهم ، ويظل سيد العلوم ، والآلة العاصمة للذهن من الخطأ في سبيل تقديم قواعد أكثر دقة من غيره [4] .

- **محاور البحث :**

1- الكليات الخمسة (الكلي والجزئي / الجنس والفصل) ، الحد:

ذكر (اليزدي 720هـ) هذه المصطلحات في تعليقه على تعريف التصريف ، ولمعرفة هذه المصطلحات : (الكلي و الجزئي ، والجنس والفصل ، والحد) لا بدَّ من الرجوع الى كتب المنطق ؛ لكونها مرتبطة بما يسمى عندهم بـ (الكليات الخمسة).

والكليات الخمسة هي التي تعتمد على الكلي والجزئي ، ويعرف الكلي بقولهم : (المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد)[5] ؛ إذ إنَّ كلَ رجل إنسان ، وكل طائر حيوان ، وكل حديد معدن [6] ، أما الجزئي

؛ فهو (المفهوم الذي يمتنع صدقه على أكثر من واحد)[7] ؛ فليس

كل إنسان رجل ؛ لأنها تتضمن الرجل والمرأة ، فلفظة الرجل تمتنع على المرأة والمرأة تمتنع على الرجل ، وليس كل معدن ذهبًا ؛ إذ إنَّ الذهب يصدق على نفسه ولا يصدق على النحاس أو الحديد ، فالواحد يمتنع على الآخر [8] .

ثم إنَّ المفهوم الكلي ينقسم إلى أقسام خمسة هي : الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ، والثلاثة الأوائل مرتبطة بالذاتي ، والأخيران مرتبطان بالعرضي [9] .

ويعرف المنطقيون : الجنس بأنه (تمام الحقيقة المشركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة)[10] ؛ فالرجل والمرأة والطفل والشيخ ... كلها مرتبطة بحقيقة واحدة وهي الإنسانية ، أمَّا (الفصل) فهو جواب عن ماهية الشيء الخاصة به كالناطق والمتكلم فيمن يسأل عن ماهية الإنسان[11].

أمَّا (الحد) ؛ فيدرسه المنطقيون في باب التعريف ، غير أنَّهم يستعملون (الحد) ، وهو من مصاديق التعريف على قسمين :

حد تام ، ويعرف الشيء بالجنس والفصل ، كأن نقول في الإنسان : حيوان ناطق .

وحد ناقص ، ويكفي التعريف بالفصل ، كأن نقول في الإنسان : ناطق [12] .

وبالرجوع إلى شرح اليزديِّ نجده يستعمل المصطلحات المذكورة آنفًا بعينها ؛ إذ ذكر أنَّ : (التصريف : علم بأصول ، يُعرَفُ بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب) [13] ، ثم قال : (اَعلمْ أنَّ ذكرَ الجنس أولًا ، ثُمَّ ذكرَ الفَصْل ثانيًا ، واجبٌ في صناعة التحديد)[14] ، ويشرع بتوضيح هذه المصطلحات ، قال في العلم : (فقوله علم : جنس شامل لجميع العلوم)[15] ، وهذا يعني أن قوله : (علم) مصطلح كلي ينضوي تحت مسماه كل علم ؛ فـ (التصريف) ينضوي

تحت مسمى العلم ، والتصريف له جزئيات تتمثل بالقواعد المنطبقة عليها ، وهذا مصداق ما يسمى بـ (الكلي والجزئي) .

وبعده ذكر لنا (الفصل) وهو جواب الماهية ، نحو قوله : (بأصول ، يُعرَفُ بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب) [16] ، غير أنَ بعض الشراح يفهمون من قوله أن هذا التعريف خاصة وليس فصلًا ؛ إذ إن (أحوال أبنية الكلم هي : الهيئات العارضة) [17] ، والعارض هو خاصة ، وليس فصلًا .

ثم إنَ الجنس والفصل شرطان فيما يسمى بـ (الحد التام) ، وهذا ما أكَّد عليه بعبارة : (صناعة التحديد) الواردة بقوله : (اعلمْ أنَّ ذكرَ الجنس أولًا ، ثُمَّ ذكرَ الفَصْل ثانيًا ، واجبٌ في صناعة التحديد)[18] .

ومناط حديثه أنَّ الأصول من المفاهيم الكلية ، التي لها تفرعات من ذاتها وهي الجزئيات ، وليكون الحد التام جامعًا اشتُرط ذكر الكلي والجزئي [19].

2- العموم والخصوص :

قد يرد الترابط بين المفهومين ، غير أنَّ الأول أوسع وأعم من الثاني الذي هو من مصاديق الأول ؛ فنقول : المعدن والفضة ؛ فكل فضة هي معدن ، وليس كل معدن هو فضة ، وهذا ما يعرف عند المنطقيين بنسبة العموم والخصوص مطلقًا ويرمز لها بـ (ب > حـ)[20] .

وأشار اليزديُّ إلى هذه النسبة بحديثه عن الأبنية والكلم مجيبًا على من يرى أن مفردة (الكلم) الواردة في التعريف زيادة رافضًا ذلك بقوله : (إنَّ الأبنية أعمُّ من الكلم ؛ إذ قد تكون : الكلم ، وغيرها ، فالأولى أَعَمُّ من الثانية ؛ فلهذا أضافها الى الثانية) [21] .

ونسبة العموم والخصوص هي بين الأبنية ، وتكون : (نسبة عموم) ، وبين الكلم وهي : (نسبة خصوص) ، أي : (ب > حـ) بمعنى أن الأبنية أكبر وأكثر من الكلم .

وكذلك وردت هذه النسبة في قوله : (وأما الأعراب ؛ فليس بجمع للعرب أصلا ورأسًا ؛ لأنَّ العرب اسم لمن هو غير العجم ، سواء كان ساكن البادية أو الحاضرة ، والأعراب اسم لمن سكن البادية ؛ فهو أخص من العرب ، و لا يكون الجمع أخصَّ من المفرد...) [22] .

فالعرب يمثل نسبة العموم ، والأعراب أخص منه ، وقد مثل لنا نسبة للخصوص ، ولا يمكن القول بجعل المخصوص أعم من العموم .

3- الحمل :

استعمل اليزديُّ هذا المصطلح أكثر من مرة ، و يعرف عند المنطقيين بـ (الحمل): وهو حمل شيء على شيء آخر مع وجود النسبة بينهما ، وينقسم إلى : حمل (طبعي) ، كأن يحمل الأعم على الأخص كحمل الضحك على الإنسان في قولنا : الإنسان ضاحك ، و (حمل وضعي) ، وهو حمل الأخص على الأعم ، نحو : الإنسان حيوان ، ، وسميا : (الطبعي والوضعي) كذلك ؛ لأن الطبع يقبله ولا يمجُّه ، وحمل (شايع صناعي) ، ما كان شائعا متعارفا عليه في الاستعمالات كحمل الإنسان على الحيوان [23] .

و جاء حديث اليزديِّ عن الحمل في باب حذف تاء العوض مثل : (إجَازَة) ، و (ٱسْتِجَازَة) ، و (إقَامَة) ، وهو

شائع متعارف عليه الحذف والتعويض ؛ ، وقد ذُكِرت من دون تاء ؛ فقالوا :

(إجَازَ) ، و (ٱسْتِجَاز) ، و (إقَام) حملًا على قوله تعالى : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) [24] إن كان الحمل على الشاذ [25] ، غير أنَّ اليزديُّ وجَّهَه بأنَّ : (الحمل على السائغ أولى ؛ كيلا يلزم ورود القرآن على اللغة النادرة ، وأيضًا نصَّ النحاة على جواز تركه ، فلا يخالف النص ، وعلى هذا ذهب الفرَّاء إلى أنَّ جواز ترك التعويض مشروط بالإضافة ؛ ليكون المضاف إليه سادًّا مسدَّ التاء ، وعند سيبويه الجواز مطلقًا) [26] .

كذلك نلحظ أنَّه يستعين بهذا المفهوم في شرح بعض الأبنية من حيث كونها مطردة أو من عدمها ، ؛ فيذكر أنَّ وزن (سُحْنُون و عُثْنُون) هو (فُعْلُول) لا (فُعْلُون) ، من حيث كون تكرار الزيادة حقيقية قال : (لو قيل بكونه غير حقيقي : لزم أن يكون وزنهما فُعْلُونًا لا فُعْلُولًا ، و فُعْلُونٌ مما عُدِمَ في كلامهم ؛ فيلزم الحمل على المعدوم ، وأمَّا فُعْلُول ؛ فموجود ، كَخُرْنُوب ، والحَمل على الموجود أولى من الحمل على المعدوم) [27]

فقد رأى أن هناك علاقة من حيث كون الطرف الثاني موجودا أو لا فـ (سُحْنُون) لا يمكن حمل على المعدوم ، وهو وزن (فُعْلُون) ، بل حمل على الموجود ، وهو (فُعْلُول) ، مثل : (خُرْنُوب) ، والنسبة بين (سُحْون) وبين (خَرْنُوب) هي الوزن (فُعْلُول) .

وقال في وزن (سَمْنَان) : (و(سَمْنَان: فَعْلَان) هذا أيضًا مما الثبت فيه قائم على عدم اعتبار التكرير ، وهو أنَّه لو أُعْتُبِرَ وقيل بحقيقته : لزم الحمل على النادر ، وهو : (الفَعْلَال) ، ثم أجاب عن المقدر ، وقال : ((و خَزْعال : نادر) ؛ فلا يُحْمَلُ عليه ؛ إذ النادر كالعدم) [28] .

4- الترادف والتباين والتقابل :

يقصد بالترادف هو تعدد الألفاظ على معنًى واحد ، أما إذا كانت مختلفة المعنى ؛ فهي من باب التباين ؛ فإذا كان المعنيان لا يجتمعان وتنافرا أطلق عليهما بـ (المتقابلين) ، مثل : الأبيض

والأسود ، والأعمى والبصير ، ومن أقسامه : تقابل النقيضين بالإيجاب والنفي ، مثل : إنسان ولا إنسان ، وتقابل الضدين ، مثل : إنسان وفرس ، ورجل وطائر ، وتقابل الملكة وعدمها ، مثل بصير وأعمى ، وتقابل المتضايفين باعتماد الثاني على الأول مع وجود الضد مثل : الأب والابن[29] .

وقد ورد تقابل الضدين في قول اليزديِّ : (هذا البناء موجود النظير ، وذاك معدوم النظير)[30] ؛ فنلحظ التقابل الضدين بين الوجود والعدم ، وقوله : (الأبنية ذوات ، والأحوال أعراض ، ومَنْ عدم جواز كون الذوات مستتبعة للأعراض لزم أجدرية عدم جواز كون الأعراض مستتبعة للذوات ، ولعمري إنَّ الحد الذي زيفه خير من حده ؛ لأنه اتبع الأعراضَ الذوات ، وهو جاء بالعكس)[31].

نفهم أن التقابل حاصل بين الأبنية والأحوال ؛ لأنَّ الأبنية ذاتي ، والأحوال عرضي، وكلاهما متقابلان متضادان ؛ إذ إنَّ الذاتي يبحث في ذاتية الشيء ، والعرضي فيما كان عارضًا عليه طارئًا .

وقوله : بُطْنَان و نقيضه : ظُهْرَان ، قال في (بُطْنَان) : (إنَّه نقيض ظُهْرَان باتفاق ؛ فثبت أنَّه أيضًا فُعْلَان ؛ لأنَّه قد يُحمل النقيض على النقيض ، كما يُحمل النظير على النظير.

وفيه نظر ؛ لأنَّ التضاد أمر معنوي ، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظًا كما في الحياة والممات مثلًا ؛ فإنَّه لا يقال زنتهما واحدة ؛ لأنَّ أحدهما ضد الآخر ، والأحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغلبة الأوزان ، والحمل على الغالب منها ؛ فمن هذا يُعلم أنَّ بُطْنَانًا ليس بفُعْلَال) [32] .

وفي هذا نجد اليزديَّ يعترض على من يرى أنَّ التضاد بين لفظين متفقي الوزن ، بل التضاد يكون في المعنى ؛ فالوزنان مختلفان في الحياة و الممات ، لكن المعنى فيه تضاد.

وكذلك حملوا النقيض على النقيض في تصحيح عين ولام (حَيَوَان) ، و(مَوَتَان) ، وسببه أنَّ الاسم إذا دلَّ على حركة واضطراب أُغْتُفِرَ الإعلال فيه [33] .

5- الجامع المانع :

يشترط المنطقيون في الحد - المذكور آنفًا - أن يكون (مانعًا جامعًا) ، ومعنى (مانع) أي : لا يشمل إلا أفراد المُعَرَّف (بالفتح) ؛ فيمنع دخول أفراد غيره فيه ، ومعنى (جامع) أنَّه يشمل جميع أفراد المُعَرَّف (بالفتح) لا يشذُّ منها فرد واحد.

فمثلًا : تعريف الإنسان بأنَّه حيوان ناطق ؛ فهو جامع ؛ لأنَّ كل فرد يُفترض للإنسان ينطبق عليه هذا الحد ، ولا يشذ عن ذلك أحد ، ومانع ؛ لأنَّه لا ينطبق على غير أفراد الإنسان كالفرس والحجر والهواء ... وغير ذلك ؛ لأنَّها خارجة عنه [34] .

ويذكر ذلك اليزدي برده على من يرى أنَّ تعريف التصريف ليس بحدّ جامع ؛ لكونه يتعامل مع الأحوال (التحولات النحوية) ؛ إذ قد يُشرك في عمله بعض الجزئيات التي هي نحوية ، منها : (كُل) ، و (خُذ) ، و(ولَم أُبَلْ) ، وهذا ما يجعل حد (التصريف) غير جامع تبعًا لرؤية السائل ، [35] ، ليبرر ذلك (أنَّ الشارد الخارج عن القياس الكلي في كل بحث يكون قليلًا جدًّا ، والنَّادر كالعدم) [36] .

فالجزئيات الساقطة من الكلي لا تضر بـ (حد التصريف) ؛ لوصفه بـ (غير جامع) ، وهذا أمر معتاد عليه في الدراسات و الأبحاث .

وكذلك جاءت التفاتة اليزدي إليه بصدد شرحه حد الاسم المصغَّر أنَّ (المُصغَّر : المزيد فيه ؛ ليدل على تقليل) [37] ، وقد اختلف المفسرون في (المصغَّر) ؛ فبعضهم يدخل (ما أُحَيسِنَهُ) في باب التصغير ، وبعضهم

ارتأى زيادة كلمة الاسم المصغَّر، وكان اقتراح اليزدي بعدم إدخال (ما أُحَيسِنَهُ) في هذا الباب [38] ، موجهًا هذا التعريف بقوله : (اعلمْ أنَّ على هذا الحد أَسْوِلَةً أربعةً :

الأول : إنَّه ليس بمانع ؛ لدخول مثل هو أَقَلُّ منه ، وأصغر و أحقر ؛ لأنَّ الكل يصدق عليه أنه هو الذي زيد فيه ؛ ليدل على تقليل ؛ لأنَّ الأقلَّ أَقَلُّ من القليل....

والثاني : إنَّه مشتمل على ما يرادف المحدود ؛ فيكون في معنى تعريف الشيء بنفسه ؛ فلا يستقيم بيانه أنَّه قال : ليدلَّ على تقليل ، والمراد بالتقليل : التصغير ...

والثالث : إنَّه ليس بجامع ؛ لخروج المحدود عن الحد ، تقريره إنَّ مثل : كُمَيت وجُمَيل مُصَغَّر ، وليس مما زيد فيه ؛ ليدل على تقليل ؛ إذ لا دلالة للزائد على تقليل ههنا ؛ فيخرج عن الحد ما هو من المحدود .

الرابع : إنَّ مثل هو أُصَيغِرُ منه ، ودُوينُ هذا ، يدل على أنَّه أَكْثَرُ صغرًا ، وأكثر دونيَّةً ؛ فيدل الزائد على الكثرة ؛ فلا يدل على التقليل ؛ إذ من المحال أن يدل على القلة ما يدل على الكثرة ، وهو مصغر باتفاق ، وليس بداخل في الحد ، والحاصل في هذا أيضًا أنَّه يُخرج الحد عن كونه جامعًا) [39] .

وفي هذا نلحظ أنَّ اليزديَّ يشدد على أن يكون الحد جامعًا لجميع ما يتعلق بالمعرَّف ، ومانعًا يمنع دخول ما لا علاقة له فيه ؛ فلا يجوز إدخال تعرف التصريف في تعريف النحو ؛ إذ يكون في هذا الحال غير مانع ، وكذلك تعريف التصغير فكان غير مانع لدخول قضايا النحو فيه ، وغير جامع لدخول أسماء مصغرة فيه ، وهي ليست من التصغير ؛ لعدم زيادة الياء فيه .

6- الدور :

يعرف الدور بأنه توقف الشيء على نفسه ، كتعريف الشمس بأنَّ وقتها في النهار ، والنهار يُعرف بالشمس ، وكلاهما متوقفا الواحد على الآخر ؛ فكأن تعريف الشمس : هي الشمس ، ولا إبانة في ذلك [40] .

وهذا ما جاءت الإشارة إليه عند اليزديِّ في حديثه على الباب الثالث (فَعَلَ – يَفْعَلُ) بأن مضارعه يكون مفتوح العين ؛ لذا كان شرطًا فيه أن تكون العين أو اللام من حروف الحلق ما عدا الألف [41] ، وعلة إبعاد الألف ؛ لوجود الدور ، قال : (لو أُعتبرت لاستلزم الدور ، بيانه : أنَّها لا تكون إلا منقلبة ؛ فلزم كون وجودها موقوفًا على فتح العين في (يَفْعَلُ) ، ولا جائز أن يُفتح العين في (يَفْعَلُ) إلا بعد وجود حرف الحلق ، والتقدير أنَّها الألف ههنا ؛ فتوقف وجودها على فتح العين ، وتوقف فتح العين على وجودها ؛ فهذا الدور) [42] .

وهنا نلحظ وجودًا واضحًا للدور بمعنى أنَّ كلَّ ألف قبلها فتحة ، شيء مسلَّمٌ به ، واطِّراد القاعدة في هذا الباب غير شاملة للألف ؛ إذ إنَّ الألف لا تكون إلا منقلبة عن ياء أو واو ، وهما ليسا من حروف الحلق ؛ فنقول في (يَخَافُ) المنقلبة عن واو ، و(يَهَابُ) المنقلبة عن ياء ، أنَّ كلَّ ألف فيهما قبلها فتحة ، وكل فتحة بعدها ألف

، وهذا هو الدور.

والسبب الذي استثنيت فيه الألف أَنَّ الألف منقلبة عن واو أو ياء ، وعند انقلابهما ألفًا ستكون الألف ساكنة ، وهي عين البنية ، والقاعدة في هذا الباب توجب فتح العين ، لذا رفعوا الألف من هذا الشرط .

والسؤال الذي يُعرَض : هل كان اليزديُّ موفقًا في توظيف هذا المصطلح ، والمصطلحات السابقة ، ولِمَ ؟ .

أقول في ذلك بما أنَّ شرح اليزديّ ، وغيره من شروح الشافية هي عيال على شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاسترابادي (ت 686هـ) التي جسدت لنا المرحلة الثالثة من رحلة علم

الصرف ، وهي الانفصال التام عن سائر العلوم ، ومنها النحو ، أمرٌ مُسَلَّمٌ به أن يتأثر المؤلف وشراحه بالمنطق ؛ كونه الآلة الحاكمة بنظرهم ، وأمَّا انغماس اليزديّ في هذه المصطلحات فقد كان مصيبًا ؛ لبيان تلك المصطلحات في وقت تعج فيه العلوم بالمنطق ؛ لذا نراه يعول على عليها كثيرًا واضعها في مكانها الصحيح الذي ينمُّ عن نفس اللغوي الحاذق .

- **الخاتمة :**

1- التأثر بالأفكار المنطقية كان واضحًا في شرح اليزدي أكثر من غيره من شراح الشافية ، وهذا دليل على أنَّ الدرس اللغوي العربي ما زال معولًا ومتَكئًا عليه في توجيه مسائله من نشأته حتى وفاة اليزدي بداية القرن الثامن الهجري.
2- استعمل اليزدي المصطلحات المنطقية في باب التصريف ، وندرتها في المسائل الصوتية ، وهذا واضح من شرحه التعريفات (الحدود) الصرفية ضمن مصطلحات علم المنطق .
3- ورد ت مصاديق الكليات الخمسة جلية في حديثه (الكلي والجزئي والجنس والفصل) ، والمفهوم الكلي المرتكز الرئيس الذي تتفرع منه الجزئيات ؛ فإن كان في الشيء نفسه فهو الفصل ، وإلا فهو (الخاصة) فيما كان عارضًا طارئًا .
4- وردت الإشارة إلى نسبة العموم والخصوص في حديثه عن بعض الأبنية ؛ فبعضها يكون عامًا يتفرع منها الخاص .
5- الحمل عند المنطقيين ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه مع وجود النسب بينهما ، وقد وظف ذلك اليزدي في شرحه بعض الأبنية والأوزان ؛ فمرة يحمل بنية على بنية ، معترضًا عليها لعدم وجود النسبة بينهما ، ومرة يحملها على بنية أو وزن خر لوجود النسبة بينهما .
6- وردت الإشارة الى التقابل بأقسامه : (المتضادان) و(النقيضان) و(المتضايفان) ، ذاكرًا أمثلة الأبنية والعلاقة بينهما .

7- استعمل اليزدي مصطلح الحد بدلًا من مصطلح التعريف ؛ إذ إنَ الحد يشترط فيه أن يكون مانعًا (يمنع دخول ما لا علاقة له فيه) ، و جامعًا (يجمع كل ما يتعلق بالمُعرَّف).

8- أشار اليزدي إلى مصطلح (الدور) ، وهو توقف الشيء على نفسه بمعنى أنَّ الشيء يدور في نفسه .

- **الهزامش :**

[1] - ينظر المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ، د. إسماعيل عمايرة : 47 ، وما بعدها .
[2] - التطور اللغوي التاريخي ، د. إبراهيم السامرائي : 55 .
[3] - ينظر من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس : 118 ، و 128 .
[4] - ينظر المنطق ، الشيخ محمد رضا المظفر : 11 – 12 .
[5] - المصدر نفسه : 59 .
[6] - ينظر المصدر نفسه .
[7] - المصدر نفسه.
[8] - ينظر المصدر نفسه .
[9] - ينظر المقرر في شرح منطق المظفر ، رائد الحيدري : 1 / 124
[10] - المصدر نفسه : 1 / 127 .
[11] - ينظر المصدر نفسه : 1 / 127 – 129 .
[12] - ينظر المصدر نفسه : 1 / 172 – 174 .
[13] - شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي : 1 / 123 .
[14] - المصدر نفسه.
[15] - المصدر نفسه.
[16] - المصدر نفسه.
[17] - القيود الوافية في شرح الشافية ، محمد معين الدين بن كمال الدين الفسائي : 121.
[18] - المصدر نفسه.
[19] - ينظر المصدر نفسه : 1 / 123 - 124 .
[20] - ينظر شرح كتاب المنطق ، السيد كمال الحيدري : 1 / 277 .
[21] - شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي : 1 / 124.
[22] - المصدر نفسه : 1 / 400.
[23] - ينظر التبصرة في شرح منطق المظفر، حسين عطية : 276- 278 .
[24] - الأنبياء : 73 ، والنور 37.
[25] - ينظر شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي : 1 /274 .
[26] - المصدر نفسه : 1 /275.
[27] - المصدر نفسه : 1 / 145 .
[28] - المصدر نفسه : 1 / 148 .
[29] - ينظر الدرس الميسر في منطق المظفر ، عباس مولى عطوان : 2 / 68- 69 .
[30] - شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي : 1 / 124 .
[31] - المصدر نفسه: 1 / 126 .
[32] - ينظر المصدر نفسه : 1 / 149 .
[33] - ينظر شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي : 2 / 803 .

[34] - ينظر المنطق ، المظفر : 103 .
[35] - ينظر شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي : 1 / 124 .
[36] - ينظر المصدر نفسه .
[37] - شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي : 1 / 297 .
[38] - ينظر المصدر نفسه : 1 / 297 .
[39] - المصدر نفسه : 1 / 297 .
[40] - ينظر تهذيب المنطق ، بسام مرتضى : 90 .
[41] - ينظر شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي : 1 / 238 – 239 .
[42] - ينظر المصدر نفسه : 1 / 239 – 240 .

- المصادر :

1- التبصرة في شرح منطق المظفر ، الشيخ حسين عطية الخفاجي ، ط1 ، دار النشر اللوح المحفوظ – طهران ، 1398هـ .ش- 1441هـ .ق .
2- التطور اللغوي التاريخي ، د. إبراهيم السامرائي ، ط. الثانية ، دار الأندلس – بيروت ، لبنان ، 1401 هـ - 1981م .
3- تهذيب المنطق ، بسام مرتضى ، ط1 ، دار الرسول الأكرم (ص وآله) بيروت – لبنان ، 1419 هـ - 1998 م .
4- الدرس الميسر في منطق المظفر ، عباس مولى عطوان ، ط1 ، مطبعة بوستان كتاب – قم المقدسة ، 1439هـ - 2018م
5- شرح شافية ابن الحاجب في علمي : التصريف والخط ، للخضر اليزدي (720هـ) دراسة وتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان، ط 1 ، الناشر : ذوي القربى ، 1433 هـ .
6- شرح كتاب المنطق للعلامة الشيخ محمد رضا المظفر ، السيد كمال الحيدري ، ط 1 ، دار المرتضى بيروت – لبنان ، 1432هـ - 2011م .
7- المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ، د. إسماعيل أحمد عمايرة ، ط . الثالثة ، دار وائل للطباعة والنشر عمان – الأردن ، 2002 .
8- المقرر في شرح منطق المظفر مع متنه المصحح ، السيد رائد الحيدري . د .ط ، د. ت .
9- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط. الثانية ، مكتبة الانجلو المصرية ، 2003 م .
10- المنطق ، الشيخ محمد رضا المظفر ، ط. الثالثة ، دار التعارف للمطبوعات ، 1427 هـ - 2006 م .